

جامعة البصرة / كلية لإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

مادة، لبيع الدولية
المرحلة الرابعة نقل

المحاضرة الثالثة

« تطور احكام البيع الدولية »

مدرس المادة

عنان حبيب طروج

حاجة البيور البحرية الى احكام جديدة :

ان البيور البحرية او غيرها النشاط التجاري مثلما رأينا ذلك في نشأة البيور البحرية ، وهي بيور وليدة الخراف استخدمت في بعض الموانئ التجارية ويعود سبب ذلك الى المبادلات التجارية التي تتطلب نقل البضائع بواسطة النقل البحري لما يتفق به من سهولة في النقل ولأحجام كبيرة من البضائع ، حيث يقال ان البحار ليق مصدرة لسير السفن ، فقد عرف النقل البحري منذ القدم وارتبط استخدام مهنطحات البيور البحري بالنشاط البحري لانه المهوره السائغة للمبادلات التجارية .

تطور العلاقات التجارية الدولية وتأثيرها على البيور لبحرية :

مثل ما اوضحنا في نشأة البيور البحرية فان البيور السائغة في وقتها كانت كراهة وفي بعض الاحيان كان في حالان معينة وكان السبب الرئيس واد استخدم هذه العقود هو الطرق والبائنة للنقل البحري التي تعقد على السفن الشراعية واكثره المظالم البحرية .
الادان تشابك العلاقات الدولية ادى الى تزايد حجم المبادلات التجارية بسبب التطور الهائل الكبير وظهورا في مجال صناعة السفن .

ومع التفاوت الكبير في درجات التطور فلم يعد النقل البحري قادر على مواجهة تزايد حركة المبادلات التجارية للبضائع لهذا بالاضافة الى كون بعض الدول لا تملك على البحار فتعجز السفن الى ايصال البضائع اليها ، كما ان من البضائع ما يتطلب نقلها الى اماكن محروية ومنها ما يقتضي بنقله بوقت اسرع من الوقت التي تقطعه الرحلة البحرية ، ونظرا لهذه المتطلبات فقد تطور النقل البري (القطارات والساحات) وايضا تطور النقل الجوي الذي ما زال يفتح افاقا جديدة في مجال النقل .

ولذلك يمكن تجربة البيور الاساسية CIF وFOB ويمكن تحويلها فقد استلزم مع وسائل النقل الاخرى ، فلاحظ ان عند البيع CIF يحتوي على العناصر الاساسية التي يتحملها المظهر مثل تكلفة البضائع و اجرة النقل والتأمين ومن الممكن ان يتم استخدام بعض العناصر في هو النقل الاخرى ، وخلالها القول ان العناصر التي تشير التأمين

وتكلفة النقل و تكلفة البضاعة من العمى ان يجزها في غالبية البيوع الدولية ومضى ان يتم استخدامها على انواع مختلفة من وسائل النقل فمثال ذلك :

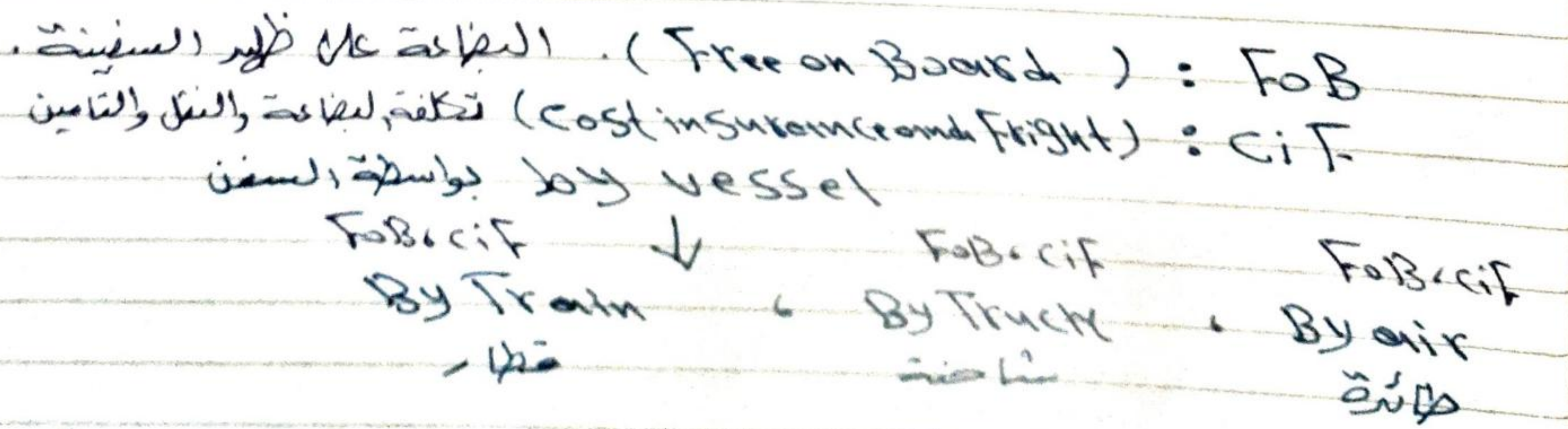
1 ان بريطانيا استخدمت البيع FOB المستخدم في نقل البضائع كعقد نقل جوي .

2 استخدام الولايات المتحدة الامريكية البيع FOB في نقل البضائع على متن او ظهر القطار بأختارة العقد المطلوب او المستخدم باعتبار ان المشرك نفسه الذي يحدد انتقال الملكية على ظهر السفينة وقت العقد FOB يمكن انتقالها الى ظهر القطار ، لذلك على عدم تحديد نوع وسيلة النقل ، اي بالامكان استخدامه سواء كان بحريا او برريا او جويا .

3 ملاحظ ما تم تعديله من قبل منظمة التجارة عندما اطاعت شروطا لتكليف لقوات الانكوتيرمز عام 1976 تفضت البيع جوب Air Port الذي يعنى تسليم البضائع على ظهر الطائرة الطائرة .

4 اخطار العراق على اساس التعاقد CIF ، لكن في الحقيقة منتهى من هذا العقد شرط التأمين insurance كون العراق يبرم عند التأمين على البضائع مع شركة التأمين الوطنية العراقية اي ان العقد يبرم CIF حيث يقوم المستورد (العراق) بوظيفة التأمين بدل المصدر .

لذلك يمكن ان نستج ان التلورات التجارية والظاهية وزيادة حركة المتبادر التجاري اطاعت تعديلات وشروطا على استخدام البيوع البحرية الدولية CIF و FOB بما يتلائم مع الاوضاع الجديدة وكما يلي :



واختيار ظهور النقل الحديث بواسطة الحاويات Containers الذي يتطلب اكثر

من وسيلة نقل مثل استخدام السفينة والساحنة والقطار والطائرة
 وتلعب لولاية الشحن او سند الشحن في التطورات الحالية بتسوية
 المعاملات التجارية المالية والتي رقد سند الملكية وعقد نقل وعقد تأمين
 وثيقة تبين مواصفات البضاعة وكافة تفاصيل النقل، اي ان وثيقة
 مسئلة للبضاعة نقل الحق للمستورد ان يظهر بالبضاعة قبل ان نقل له
 حيث اعطيت مجال أكبر للتحكم بشروط العقود البحرية الدولية وامكانية
 تطبيقها على وسائل النقل الاخرى.

فالبيوكر البحرية ليست سوا جانباً مهماً من البيوكر الدولية وقد تستخدم
 المصطلحات المعروفة فيها في النواحي اخرى من البيوكر.

- توحيد احكام البيوكر الدولية :-

من المعلوم ان ما يعيق حركة التبادل التجاري الدولي هو اختلاف القوانين
 الوطنية التي تصدرها على البيوكر الدولية في الغالب ، وان اختلاف لقواعد
 القانونية الحالية بكل بلد مردها الاختلاف في البناء الاقتصادي والسياسي
 والاجتماعي لهذه المجتمعات ، ويأتي الاختلاف ايضاً من لتفسيرات المختلفة
 للمصطلحات الشائعة في هذه البيوكر في بعض المواضع ومن دولة الى اخرى.
 ولذلك خأت هذه النزاعات والاختلافات تهيء دائماً في مصلحة الدول
 المتقدمة المتطورة وتسبب معانات لمعظم الدول النامية التي تعتمد في
 تنفيذها الاقتصادية على التجارة الخارجية.

ومن هنا تبرز الحاجة الى توحيد احكام البيوكر الدولية وما جرت من محاولات
 في هذا السبيل ما قامت به بعض الجوانب والهيئات كما يلي :-

اولاً :- الهيئات الحكومية :-

① المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في روما :-

انشأ هذا المعهد سنة 1926 ليضم في عضويته 43 دولة غالبية

من الدول الأوروبية ، إجريت على نظامه الكثير من التعديلات كان آخرها عام 1963 ، ويتحدد أسلوب المطول بالعدد اتفاقيات دولية تتناول مختلف القوانين الخاصة بالعقود التجارية ، ويعد النقل للعهد في عدد الاتفاقيات التي اقرت سنة 1964 التي اصبحت تعرف باتفاقيات لرهائي واهما :

- اتفاقية لرهائي الخاصة بالبيع الدولي للمنقولات .
- اتفاقية لرهائي الخاصة بالنقل الدولي للركاب والامتنعة .

© مؤتمر لرهائي للقانون الدولي الخاص :

أعد النظام الداخلي سنة للمؤتر سنة 1951 وكان يضم من عضوية 24 دولة أغلبها من الدول الأوروبية ، يدور نشاط المؤتمر حول توحيد قواعد القانون الدولي الخاص ، وخاصة فيما يتعلق بالتنازعان ، القضائية والقانونية ، واهم إنجازات لهذا المؤتمر :

- قوانين واجبة التطبيق على ابيع الدولي سنة 1955 .
- قوانين خاصة بالاحتكام القضائي سنة 1965 .

© المنظمات الدولية :

- (P) عهدة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها .
- (R) منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها والهيئات :
- المجلس الاقتصادي المكون من (اللجنة الأوروبية ، اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاوسط ، اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) .
 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD .
 - منظمة الأمم المتحدة للشؤون البحرية .
 - البنك الدولي .
 - المنظمات الإقليمية .

ثانياً: الهيئات غير الحكومية:

1 غرفة التجارة الدولية:

تأسست عام 1919 بعد سلسلة من المؤتمرات الدولية التي عقدتها عذو التجارة الوطنية لتكون هيئة دائمة للبيزة الغرف وللغرفة لجان وطنية عن عدد من الدول ، اسهمت هذه الغرفة في تنشيط حركة الشارو التجاري الدولي ، حيث تنشر الغرفة نشرات سنوية تظهر كل قرن او أكثر بناراً على التطورات التي تلاها عالم التجارة الدولية وصناعة النقل البحري .

2 لجنة الملاحة الدولية:

احدى اللجان التابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1947 في مقرها في مونتريال الكندية ، تهدف الى تنظيم الملاحة الدولية في شروا العقود الدولية للنقل البري والجوي .

الطرق المتبعة في توحيد القواعد الخاصة بالتجارة الدولية:

أولاً: العمل على اشاعة لنوزع موحد او شروط عامة في تجارة نوع معين من البضائع:

ان التوحيد الروع لاستخدام الشروط العامة للعقود الدولية لنوزعية عن البيع بعد احد الاسباب المطبقة لتحقيق هدف النظام والقوانين المطلقة بالتجارة الدولية ، ومن أبرز العقود المشاعة:

1 ما ولفته أهمية الحبوب اللدنية:

التي وضعت نوزع ونوزع موحد للعقود الخاصة ببيع الحبوب انشر استقامة في معظم دول العالم .

2 ما ولفته اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة:

عقود ونزازع تخص مختلف البضائع .

- من الاستقادات الموجبة للعقود النموذجية ما يلي:
- أنها توضح بنفاذها شروطاً : حيث لا يتسنى للمتعاقدين الاطلاع عليها.
 - توضح من قبل جهات او الأطراف تراضي مطابقتها بالدرجة الاساس.
 - اختلاف الصيغ التي تكتب بها تتواءم للجهات التي احدثتها ، لذلك يكون للاختلاف في ترميزها لادائها تكتب في الاخير بلغة واحدة .
 - تفضل شروطاً لهذه العقود الدولية الى الطرف الاقوى من التجارة الدولية المتصل بالدول الصناعية الكبرى والمتقدمة .

بما ان الطرف الاضعف في المجموعة الدولية التجارية هي الدول النامية لذلك تقوم الاعم المتحدة من خلال لجنة الاعم المتحدة لقانون التجارة الدولية باعداد صيغ لعقود نموذجية ليتمكن الاستعانة بها عند التعاقد ، كما تقوم اللجنة الاخرى آسيوية بوضع نماذج لعقود ليتمكن اعتمادها في التجارة الدولية تراضي مطابقتهم تلك الدول ومنها:

(8) عقد نموذجي للبيع خوب (CISG) :

خماسه لبيع المواد مثل الحبوب ، المظالم ، الكاكو ، ويتضمن العقد شروطاً خاصة بالتغليف ، الشحن ، التسليم ، الدفع ، انتقال المظالم والتحكيم .

(9) نموذج لعقد البيع خاص :

يتضمن شروطاً للتغليف ، كمية البضاعة المسلمة ، توحيدها ، الدفع والتحكيم .

(10) نموذج لعقد بيع آين سيف بحري :

لبيع بعض السلع الاستهلاكية والكهربائية ، ويتضمن النموذج احكاماً تتعلق بولف نوعية البضاعة ، الشحن ، النقل ، التأمين ، انتقال المظالم ، الدفع والتحكيم .

(11) شروطاً عامة ليتمكن الاستعانة بها في البيع سيف آين بحري :

يتضمن شروطاً تتعلق بانشاء العقد ، وصف البضاعة ، توحيدها وكميتها ، النقل ، التأمين ، الدفع ، و انتقال المظالم .

ثانياً: الطريقة الاخرى لتوحيد احكام البيوع الدولية، وطولها
تقتل: باعداد اتفاقيات دولية من مختلف فروع لتجارة

يكون الغرض من هذه الاتفاقيات:

معالجة عدم الوضوح الذي يسبب العلاقات التجارية الدولية: من
خلال القانون الواجب التطبيق، ولقانون مؤتمر لاهاي وقانون موند
روما للبيود بارزة في هذا المجال.

© من اتفاقيات خاصة للدول المتقاربة جغرافياً، والمثابرة في
ظروف التجارة الدولية، لصداقات الدول النامية وتقليل كلفة
الدول الاعطاء المشككة للموتفات الدولية.

ثالثاً: من وسائل التوحيد ما قامت به غرفة التجارة الدولية:

خسب اختلاف العادات من صناد الى آخر ولا اختلاف لتفسير المهرطون
قامت الغرفة المذكورة الملاءة «١٢٢» بوضع قواعد خاصة لتفسير لشائع
من المهرطون للاعطاء معنى موحد لكل مصطلح ايضا استخدمها واول
المقواعد ما تم وضعه في سنة ١٩٣٦ المعروف بالانكوتيرمز، واعد
الظفر من قواعد الانكوتيرمز لتطاع في لنها جديد عام ١٩٥٣ وتم
تحديثه تساعاً عام ١٩٦٦ ومفوض عام ١٩٦٦، حسب التطورات
الحالية من التجارة الدولية، حيث تكمل قواعد الانكوتيرمز لجنة
اختيارية هذه العقود المتفق عليها بين اطراف التبادل الدولي.

ومن بين ما قامت به الغرفة من نشاطات النشار هي لجنة حكيم تابعة
للغرفة ووضعت قواعد موحدة خاصة للعادات المستخدمة في الاعطاء
المستند.